

دمشق وطهران تتهمان واشنطن بتعطيل لجنة الدستور، ونظام الأسد "غير منزعج" من العقوبات الأميركية على إيران
الكاتب :
التاريخ : ١٣ نوفمبر ٢٠١٨ م
المشاهدات : 1166



عناصر المادة

دمشق "غير منزعجة" من العقوبات الأميركية على إيران:
صحيفة روسية: الإمارات بصدد إعادة فتح سفارتها بدمشق ومصر تتواصل مع النظام
دمشق وطهران تتهمان واشنطن بتعطيل لجنة الدستور:

دمشق "غير منزعجة" من العقوبات الأميركية على إيران:

كتبت صحيفة الشرق الأوسط في العدد ١٤٥٩٥ الصادر بتاريخ ١٣-١١-٢٠١٨ تحت عنوان: (دمشق «غير منزعجة» من العقوبات الأميركية على إيران)

مع فرض واشنطن العقوبات على طهران، طرحت تساؤلات حول مدى تأثير ذلك في مشاريع إيران في سوريا.

رغم وصف العلاقات بين دمشق وطهران بأنها «استراتيجية» في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية، لم يكن التعاون الاقتصادي في ذلك المستوى وبقية متواضعة، إذ بلغ الميزان التجاري ٣٦١ مليون دولار أميركي في عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ مع ميله لصالح إيران على الدوام، ولم يصل إلى ملياري دولار كما خطط له البلدان.

كما بقيت وتيرة الاستثمارات الإيرانية منخفضة، مقارنة مع استثمارات الدول الأخرى في سوريا، بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته سوريا مطلع عام ٢٠٠٠، ذلك أن الاستثمارات والمشاريع الإيرانية في الفترة بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ بلغت نحو ٧ مشروعات فقط، بقيمة ٢٠ مليار ليرة سورية (سعر صرف الدولار كان حينها نحو ٥٠ ليرة)؛ منها معمل إسمنت حماة المنفذ، وعقود شركة «بارسيان» الإيرانية مع المؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية في سوريا، ومشروع «سيامكو» وشركة «سيفكو» لإنتاج السيارات في سوريا، في حين بلغت الاستثمارات التركية في الفترة نفسها ٢٦ مشروعاً. وفي عام ٢٠١٠، وافقت الحكومة السورية على ٣٧ مشروعاً استثمارياً أجنبياً استحوذت تركيا على ١٠ مشاريع منها، ما جعلها في المرتبة الأولى من بين المشاريع الأجنبية.

ومع اندلاع الحراك منتصف مارس (آذار) ٢٠١١ وتحوله إلى حرب مدمرة، تدهور اقتصاد البلاد، إذ تضرر الناتج المحلي الإجمالي لتصل الخسائر المتراكمة إلى ٢٢٦ مليار دولار، حسب تقديرات البنك الدولي في ٢٠١٧ وهبوط قيمة الليرة بنحو ٩٠ في المائة، كما أصبح قرابة ٨٥ في المائة من السكان تحت خط الفقر، إضافة إلى معدلات بطالة فاقت ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٤، عدا عن التقارير التي أشارت إلى بقاء نحو مليار دولار من مخزون القطع الأجنبي في المركزي السوري هبوطاً من ١٧ مليار دولار قبل الحرب.

هذه الحال، دفعت النظام إلى طلب المساعدة من إيران عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ومالياً، إذ إضافة إلى دعمها العسكري والسياسي له، كثفت طهران من دعمها الاقتصادي والمالي للنظام منذ أواخر عام ٢٠١١، وبسطة هيمنتها على النظام واستلقت اقتصاد الدولة عبر توقيع الاتفاقيات والعقود في قطاعات الإنتاج المختلفة، ضامنة حصصاً مهمة في الثروات السيادية لسوريا لقاء دعمها المالي وديونها المترتبة على الدولة.

على الصعيد التجاري، تم تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية - الإيرانية في ٢١ مارس ٢٠١٢ وخفضت بموجبها نسبة الرسوم الجمركية البينية للسلع المتبادلة بين البلدين بنسبة ٩٦ في المائة، ما أدى إلى ارتفاع الصادرات الإيرانية بشكل مطرد من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، وتصبح الأسواق السورية سوقاً تصريفية للمنتجات الإيرانية ولتتربع طهران على قائمة الشريك التجاري الأول لسوريا، إذ تحسن حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٨٦٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وذلك استناداً إلى بيانات مؤسسة تنمية التجارة الإيرانية.

أما على صعيد الطاقة، وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لسوريا ممراً للطاقة وشريان الغاز إلى الأسواق الأوروبية، عززت إيران إمدادات الغاز للدول المحيطة بها كالعراق وسوريا، عبر الاستمرار بما بدأت به في يوليو (تموز) ٢٠١٠ من مفاوضات أولية مع كلا البلدين لمناقشة مشروع مد «الأنبوب الإسلامي». وفي يوليو ٢٠١١، تم عقد اتفاقية لمد الأنبوب، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث في مارس ٢٠١٣، بحيث يمتد من إيران ليعبر العراق وسوريا ويصل إلى البحر المتوسط بتكلفة تصل إلى ١٠ مليارات دولار، وسيضخ الأنبوب نحو ١١ ملايين متر مكعب من الغاز يومياً تحصل سوريا والعراق على احتياجاتهما من الغاز الإيراني البالغة نحو ٣٠.٢٥ مليون متر مكعب يومياً، فيما سيحصل لبنان على احتياجاته من الغاز والبالغة ٧.٥ مليون متر مكعب يومياً، كما سيتم تزويد الأردن بالغاز الإيراني أيضاً عبر خط الغاز العربي، وتخطط إيران مستقبلاً لشحن الغاز إلى أوروبا عبر ميناء في اللاذقية، ووقعت مذكرة

وضمنت إيران أيضاً في مجال الطاقة حصتها من سوق الطاقة السورية عبر مذكرات التفاهم الموقعة مع النظام للاستثمار في الغاز والنفط في مناطق عدة، فبموجب مذكرة تفاهم تم توقيعها في بداية عام ٢٠١٧ أثناء زيارة وفد حكومة النظام إلى طهران، سيتم بموجبها إنشاء مصفاة نفط كبرى قرب مدينة حمص تبلغ طاقتها التكريرية ١٤٠ ألف برميل نفط يومياً، وستقوم إيران بموجب الاتفاق بإعادة بناء وتجهيز مصفاة حمص وبانياس بعد تضررها بسبب الحرب، علماً أن إنتاج كلا المصفاةين يكفي حاجات سوريا الاستهلاكية.

في المجال الصناعي، حصلت إيران بموجب مذكرات تفاهم تم توقيعها مع وفد حكومة النظام الذي زار طهران مطلع عام ٢٠١٧ على استثمارات استراتيجية في مناجم الفوسفات بخنيفيس في ريف حمص، ويشمل العقد الموقع التنقيب عن الفوسفات واستخراجه واستثماره لمدة ٥٠ عاماً، وبهذا حصلت طهران على احتياطي مهم بسوريا، إذ تعتبر مناجم الفوسفات بسوريا من أكبر حقول الفوسفات في العالم، ووفق أرقام الشركة العامة السورية للفوسفات والمناجم فقد بلغ احتياطي سوريا من هذا الفوسفات ١.٨ مليار طن خام في ٢٠٠٩، كما قدرت أرباح الشركة خلال ٢٠٠٨ بمليارين ومليوني ليرة سورية (قرابة ٤٠ مليون دولار على سعر صرف ٥٠ ليرة للدولار).

على الصعيد المالي، زوّدت إيران المؤسسات السورية بالمال اللازم لسد العجز الحاصل، وتجنباً لتوقفها عن العمل، حيث فتحت إيران خطأً أثمانياً لدمشق في هذا الإطار ومنحتها كثيراً من القروض المالية، ففي يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠١٣، قدمت إيران قرضها الأول بمقدار مليار دولار لدعم العجز المالي الذي عانت منه الحكومة السورية بعد هبوط إيراداتها بمقدار النصف عما كانت عليه في ٢٠١٠، حيث تراجعت الإيرادات العامة بين عام ٢٠١١ و٢٠١٨ بنحو ٦٣ في المائة وانخفضت العوائد النفطية بنسبة ٩٣ في المائة بين ٢٠١٠ و٢٠١٦.

وفعلت كل من طهران ودمشق في شهر أغسطس (آب) ٢٠١٣ منح القرض الثاني للحكومة السورية والبالغ ٣.٦ مليار دولار، ليتم إنفاقه بشكل أساسي على استيراد المشتقات النفطية من إيران حصراً.

صحيفة روسية: الإمارات بصدد إعادة فتح سفارتها بدمشق ومصر تتواصل مع النظام

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد الصادر بتاريخ ١٣-١١-٢٠١٨ تحت عنوان: (صحيفة روسية: الإمارات بصدد إعادة فتح سفارتها بدمشق ومصر تتواصل مع النظام)

كشفت صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا" الروسية، في عددها الصادر اليوم الثلاثاء، أن الإمارات تتواصل مع النظام السوري بشأن مسألة استئناف عمل سفارتها في دمشق، التي ظلت مغلقة منذ عام ٢٠١٢، معتبرة أن تقاسم النفوذ في سورية يدخل بذلك مرحلة جديدة ما بعد الحرب.

وأكد مصدر الصحيفة في دمشق، أن "هناك دبلوماسياً إماراتياً بات مقيماً في دمشق بصفة دائمة، بالإضافة إلى موفدين إماراتيين يزورون العاصمة السورية بانتظام".

وأضاف المصدر الذي وصفته "نيزافيسيميا غازيتا"، بالمطلع على سير المفاوضات، أن الإمارات ليست البلد الوحيد الذي يطور اتصالاته مع النظام السوري حالياً، بل تشارك فيها مصر أيضاً.

كما بينت الصحيفة أن هناك مؤشرات ظاهرية لقرب استئناف عمل السفارة الإماراتية مثل إزالة الأسلاك الشائكة والحواجز الخراسانية من أمام مبناها.

من جهته، أكد نائب رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية، ألكسندر أكسينيونوك، صحة المعلومات حول استئناف عمل البعثة الدبلوماسية الإماراتية في دمشق، مرجعاً ذلك إلى عملية "عودة" سورية إلى العالم العربي.

وقال أكسينيونوك، وهو دبلوماسي سابق عمل في عدد من الدول العربية من بينها سورية، لـ "نيزافيسيميا غازيتا": "شهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لقاء بين وزير الخارجية السوري والبحريني. يبدو أن هذه مقدمة لتسوية العلاقات مع السعودية، وهي عاجزة عن ذلك الآن، فيجري التمهيد بهذا الشكل".

وأضاف: "يجب الانطلاق من أن جامعة الدول العربية ارتكبت أخطاء استراتيجية كبيرة منذ بدء النزاع. يبدو أنها بدأت تحرك ذلك".

وتابع قائلاً: "إذا كان الحديث يجري عن استعادة العلاقات الدبلوماسية، فهذا، بالطبع، اعتراف بالحكومة. يتجلى توجه إيجابي في تسوية النزاع السوري. إلا أنه يجب النظر كيف سينعكس ذلك على مواقف الحكومة السورية التي لا تقدم تنازلات في قضايا يمكن التفاوض عليها بمرونة أكبر".

ومع ذلك، اعتبرت الصحيفة أن "احتمال افتتاح السفارة الإماراتية في دمشق لن يعفي النظام السوري من جرائم الحرب التي ارتكبتها جيشه خلال سنوات النزاع الأهلي، ولكنه يجب الاعتراف بأنه سيعيده (أي النظام) إلى مستوى الاعتراف الدبلوماسي ما قبل الحرب".

دمشق وطهران تتهمان واشنطن بتعطيل لجنة الدستور:

كتبت صحيفة الحياة اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٣-١١-٢٠١٨ تحت عنوان: (دمشق وطهران تتهمان واشنطن بتعطيل لجنة الدستور)

في هجوم معاكس، اتهمت دمشق وطهران أمس واشنطن بتعطيل تشكيل لجنة الدستور السوري، في وقت بدا واضحاً أن الوضع في شمال شرقي نهر الفرات يتجه نحو مزيد من الاشتعال، ففيما ندد أكراد سورية بـ «تجاهل روسيا الانتهاكات التركية في شرق الفرات»، حذرت الفصائل المسلحة الموالية لأنقرة في الشمال السوري من «مواجهة عسكرية تلوح في الأفق ضد الأكراد مع استمرار تراخي الولايات المتحدة.»

وناقش الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق أمس مع كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني حسين جابري أنصاري «الأوضاع في سورية والمنطقة»، وفقاً لبيان نشرته وكالة الأنباء السورية (سانا) نقل أيضاً تأكيد الجانبين «أهمية العلاقة السورية- الإيرانية»، وأفاد بأن «اتفاقاً جرى كونه الإدارة الأميركية تعمل على وضع العراقيل في مكافحة الإرهاب والجهود المبذولة لتحقيق تقدم على المسار السياسي، خصوصاً في ما يتعلق بتشكيل لجنة الدستور، لكي تحقق في السياسة ما فشلت في تحقيقه طوال سنوات الحرب». وأضاف البيان: «تم تأكيد عزم سورية وإيران

الاستمرار في مكافحة الإرهاب من جهة، ومواصلة جهود تحريك المسار السياسي، أرغم العراقيين الأميركيين، وصولاً إلى إنهاء الحرب على سورية وإعادة الأمن.»

ميدانياً، استهدفت أمس فصائل ما يسمى بـ «درع الفرات» الموالية لتركيا مناطق في ريف مدينة منبج (شمال سورية)، متجاهله تسيير الدوريات الأميركية- التركية في المنطقة. وحذّر مصدر قيادي في هذه الفصائل من «مواجهة عسكرية في حال لم تتخذ واشنطن خطوات جادة»، مؤكداً لـ «الحياة» أن «معظم الفصائل في الشمال السوري سيكون في خندق واحد مع القوات التركية»، وقال: «المطلوب إخراج قوات سورية الديمقراطية (قسد) من المنطقة بالكامل.»

وقال القائد العام لحركة «تحرير الوطن» العقيد فاتح حسون لـ «الحياة»، إن «السياسة التركية في السنوات الماضية تكشف أنها لا تتراجع عن أي عملية عسكرية هددت بتنفيذها». وعزا تباطؤ العملية في شرق الفرات إلى «التدخلات الدولية»، لافتاً إلى أن «كسب التأييد الدولي قبل أي عملية عسكرية يصب في إطار نجاحها، خصوصاً في هذه البقعة الجغرافية المعقدة». واستبعد تصادم بين تركيا وأي دولة أخرى في هذا الملف.

في المقابل، قال عضو المجلس الرئاسي لـ «مجلس سورية الديمقراطية» (مسد) حكمت حبيب لـ «الحياة»، إن «حكومة حزب العدالة والتنمية تحتل، بالاعتماد على مرتزقة، مناطق في عفرين جرابلس وأعزاز (شمال سورية)، وتعمل على إحداث تغيير ديموغرافي». وشدد على أن «مسد لن يقبل باحتلال أي جزء من سورية، وسيعمل على تحرير كل الأراضي من الاحتلال التركي.»

أما مستشار الرئاسة المشتركة في حزب الاتحاد الديمقراطي سيهانوك دييو، فلفت إلى «غض النظر الروسي أمام التصعيدات التركية في شرقي الفرات، سبقه تأجيج روسي وحديث محموم عن صناعة أميركية لما سمته روسيا الدولية، ومرات أخرى عن كردستان الكبرى.»

ومع إشارته إلى أن «موسكو أكثر من يعلم الخواصر التركية الرخوة قياساً بالفوبيا الكردية التي تعاني منها تركيا»، رجح أن «روسيا تسعى إلى قطع الحبل الرفيع أساساً بين أنقرة وواشنطن، وأن يحدث صدام بينهما»، و «تنتظر مقيضة أخرى من أنقرة على غرار عفرين»، مرجحاً أن «موسكو تسمح لأنقرة بالتصعيد في مقابل مدينة إدلب.»

المصادر: